

المدرسة والنظام السياسي بين الخصائص البنوية والمكونات الوظيفية

- دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجيا البنائية الوظيفية لتالكوت
بارسونز -

د/عبدالحق طرابلسي

جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق أهراس

Trabelsi.abdelhake@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/12/06؛ تاريخ القبول: 2020/03/13

The School and political system between structural characteristics And functional components.

**- Analytical Study from the Perspective of the Structural
Functionalisme Sociology of Talcott Parsons.-**

Abstract :

Many scientific and political debates and even media are occurred about the effectiveness of the role of the school in society, and they intensify when it concerns there formation of the educational system in Algeria and the search for an anthological identity and a clear epistemological legitimacy of an original educational culture for the Algerian school. This ideological conflict may rise and becomes into political strives of groups .The school has the responsibility in all societies and in all times and places to teach individuals a universal human culture and national, local and ideological values that can produce human energy in order to develop the society and progress it materially and spiritually and keep Its vital and ethical components, especially in the transcription of the science and the knowledge within programs, methods and modern scientific educative process. However, these functions may be affected by the nature of the political system and its various effects and mode ling of specific structural patterns and characteristics of the desired schools.

The authoritarian systems and the oligarchy even the chorborationones, for example, take up the favorite models of schools in the allowed and forbidden framework, in the opposite of the democratic political systems. This problematical concept could pose a different argumentation about the possibility of political changing from the effectiveness of the role of the school.

In this paper, we will discuss the argumentative relationship between the political system and the school between structural characteristics and functional components, in what has been raised by the functional structure theory of Parsons and the extent of the achievement of the functional requirements (AGIL) to perform roles in society for both political system and the school.

Keywords: school; political system; functional requirements education; socialization

المخلص:

تثار العديد من السجلات والناقشات العلمية والسياسية وحتى الإعلامية حول فعالية دور المدرسة في المجتمع، بل وتزيد شدة عندما يتعلق الأمر بإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر والبحث عن هوية أنطولوجية ومشروعية إبستمولوجية واضحة لثقافة تربوية أصيلة للمدرسة الجزائرية. وقد يتصاعد هذا الاعتراك الإيديولوجي ليصبح في مرمى التجاذبات السياسية، فالمدرسة تتحمل مسؤوليتها في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة والأمكنة في تلقين الأفراد ثقافة إنسانية كونية، وقيم وطنية قومية أو عقديّة أو محلية، من شأنها إنتاج طاقة بشرية جاهزة لتطويع المجتمع وتقديمه ماديا وروحيا، والحفاظ على مكوّناته الحيوية والأخلاقية، خاصة عند ترسيخ العلوم والمعارف ضمن برامج ومناهج وأساليب تربوية علمية حديثة. غير أن هذه الوظائف قد تتأثر بطبيعة النظام السياسي وتأثيراته المختلفة وتنميط لقوالب وخصائص بنائية معينة من مدارس مرغوبة دون أخرى فمثلا تتخذ النظم التسلطية، والأوليغارشية، وحتى الكوربوراتية نماذج

مفضلة من المدارس في إطار المسموح والممنوع، على عكس النظم السياسية الديمقراطية، كما أن هذا الاستشكال من الممكن أن يطرح جدلية مغايرة حول مدى إمكانية حدوث التغيير السياسي انطلاقا من فعالية دور المدرسة.

وعليه سنناقش في هذا المقال العلمي جدلية العلاقة بين النظام السياسي والمدرسة، بين الخصائص البنائية والمكونات الوظيفية وذلك في ضوء ما أثارته النظرية البنائية الوظيفية لبارسونز، ومدى تحقق المتطلبات الوظيفية (AGIL) لأداء الأدوار في المجتمع لكل من الجهاز السياسي والمدرسة.

الكلمات المفتاحية: المدرسة؛ النظام السياسي؛ المتطلبات الوظيفية؛ التربية؛ التنشئة الاجتماعية.

المقدمة:

تعالت في الآونة الأخيرة الكثير من الأصوات الإعلامية والسياسية، التي تنادي إلى ضرورة الحذر في التعامل مع الإصلاحات التربوية وتفعيل وظيفة المدرسة في الجزائر، لتصبح المدرسة في مرمى التجاذبات السياسية والنقاشات الأيديولوجية والاستقطابات الثقافية، لتتحول عملية التنشئة التربوية للأفراد إلى إحدى أهم التوظيفات السياسية والفكرية في المجتمع التي تبحث لها عن مشروعية جماهيرية، وتبريرات أخلاقية معينة.

وعموما فإن كانت المدرسة مؤسسة اجتماعية ضرورية في حياة الإنسان منذ وجوده، فهي تتحمل مسؤولية تلقين الأفراد ثقافة إنسانية كونية وقيم وطنية محلية، إضافة إلى التحضير البشري اللازم لتطوير المجتمع عن طريق تعليم وتزويد الأفراد والجماعات بالعلوم والمعارف الحديثة التقنية منها والإنسانية، كما أن هذه الوظائف تتأثر بطبيعة النظام السياسي ووظائفه في الأساس، فالنظم التعسفية والدكتاتورية تفضل نوعا معينا من المدارس والقيم والعلوم، كما أن الأوليغارشية والكوربوراتية تفضل نمودجا معينا من التعليم والمعارف، عكس النظم الديمقراطية حيث يشير ماثيوليمان: "المدرسة هي ساحة المعركة لأنها أكثر من أية مؤسسة اجتماعية أخرى، صانعة لمجتمع المستقبل، ولهذا تطمح كل جماعة أو طائفة اجتماعية في واقع

الأمر إلى السيطرة على المدرسة من أجل تحقيق غاياتها. إن الفكرة المقبولة هي أن المدارس تعكس القيم المعترف بها في زمانها، فعليها ألا تتحدى مثل هذه القيم أو تطرح بدائل لها، فكثير من الآباء يرتعدون هلعا لدى تصورهم أن المدارس ستأخذ على عاتقها مبادرة التغيير الاجتماعي، لأنهم يخشون أن يعني ذلك سيطرة هذه الطائفة الاجتماعية أو تلك على المدارس سعيا لفرض إرادتها على العالم." (ماتويليمان، 1998:15).

وعليه يبدو أن أثر النظام السياسي على وظيفة المدرسة في المجتمع واضح، غير أن المدرسة بدورها قد تؤثر إلى حد ما في العملية السياسية للمجتمع.

وفي ظل هذه الجدلية لوظائف الدولة والنظام السياسي والمدرسة، سنقوم في هذا البحث بعرض للتأثيرات المحتملة، ومناقشة جدلية (السياسة والمدرسة) وفق العناصر والوسائل النظرية التي توفرها النظرية البنائية الوظيفية لتالكوت بارسونز في علم الاجتماع وذلك وفق الخطة التالية:

أولاً: جدلية النظام السياسي والمدرسة وفق منظور بارسونز.
ثانياً: الأنساق الاجتماعية والمتطلبات الوظيفية.
ثالثاً: التراتب السببي المنطقي والتبادل المتكافئ.

أولاً: جدلية النظام السياسي والمدرسة وفق منظور بارسونز:
يعتبر بارسونز أحد أهم أعلام الإتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، حيث ولد في كولورادو سيرنغ في الولايات المتحدة الأمريكية في عائلة من الإصلاحيين البروتستانت، سافر بارسونز إلى أوروبا لدراسة البيولوجيا والفلسفة، أين اكتشف هناك بريق العلوم الاجتماعية على يد برونيسلاف مالبينوفسكي، عاد بعدها للولايات المتحدة الأمريكية ليستغل في هارفارد ليصبح الأب الروحي والمؤسس للإتجاه البنائي الوظيفي في أمريكا (فليب كaban، 2010:107).

حيث قدم بارسونز تجريباً نظرياً يركز على مفهوم الوظيفة كوحدة تحليلية للفعل الاجتماعي، أين نجده يتصور الحياة البشرية ضمن جوهر المطلوب الوظيفي والمرغوب المعياري المتوقع، غير أن ظهوره على مسرح علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة تنافس مع النزعة الأميركية والرياضية الوضعية، التي

سيطرت على المناخ البحثي للدراسات الاجتماعية، وظهرت أعماله كنموذج للتجديد النظري في علم الاجتماع، وعموماً نجده يبارك الأخلاقية المجتمعية لدوركايم ولكن بروح معيارية وظيفية في غاية التجريد.

وسنقوم فيما يلي بمحاولة للنقاش العلمي والتفسير لجدلية النظام السياسي والمدرسة وفق نظرية بارسونز، على الرغم ما تنطوي عليه هذه العملية من صعوبة الإسقاط الواقعي للتفسير التجريدي الكبير الذي بدت عليه هذه النظرية، إلا أنها تعتبر إحدى أهم نظريات الحداثة الأمريكية التي تمكنا من فهم واع لمشكلاتنا اليومية في وطننا العربي.

ثانياً: الأنساق الاجتماعية والمتطلبات الوظيفية:

لقد أعطى بارسونز للمجتمع مفهوماً نسقياً، واعتبره نسقاً اجتماعياً مشبعاً بالحياة ويسعى للتغلب على مشكلات أربع، سماها بالمتطلبات الوظيفية، والتي تكون ضمن وجود الاجتماع العام، والوجود الشخصي الخاص، وهذه المتطلبات كالآتي:

1- التكيف مع البيئة: يسعى النسق من خلالها إلى تحقيق شرط وظيفي كلي للبيئة، وهو إشباع الحاجات الطبيعية لأعضائه، ومعرفة الموارد من أجل الاستمرار في الحياة ويرمز لها بـ A (l'allement. 2001:92). (Michell).

2- إنجاز الهدف: يتعرف النسق من خلالها على أهداف وأولويات أعضائه، ويضع الترتيبات الضرورية لانجازها ويرمز لها بـ G (علي عبد الرازق جلبي، 2005:190).

3- الكمون والمحافظة على النمط وإدارة التوتر: يعمل النسق على تدعيم أداء الأدوار وتنمية التوقعات، وتثبيت الالتزام القيمي المعياري وضبط الانفعالات الاجتماعية اليومية ويرمز لها بـ L.

4- التكامل: يحافظ النسق من خلال هذه الوظيفة على الأداء الوظيفي العادي، ويضمن نمطاً محددًا من التنسيق والتعاون بين عناصره الداخلية لتحقيق أعلى صور التكامل وهي التوازن ويرمز لها بـ I. يدرس بارسونز خصائص الفعل الاجتماعي، حيث تشكل (الثقافة، النسق الاجتماعي، الشخصية، الكائن العضوي)، أنساقاً فرعية

لعناصر النسق الكلي للفعل، ويسعى كل نسق فرعي لتحقيق المطالب الوظيفية الأربع (AGIL)، في الوقت الذي يسعى فيه النسق الكلي للفعل لتحقيق هذه المطالب، حيث أن الكائن العضوي لديه أحسن الإمكانيات لحل مشكلات التوافق مع البيئة، كما أن الشخصية كدافعية عميقة ذات أهمية لإدراك الأهداف وإنجازها، وتعتبر الثقافة مخزونا من المضامين الرمزية للتفاعل، التي تحافظ على المعايير والأنماط وتضبط التوترات وتساهم في الكمون (جوناثان تيرنر، 1998:66).

كما أن النسق الاجتماعي، يعمل على توليد مصادر الولاء وبناء التوقعات الملزمة، ويفرض الضوابط ويدعم الترابط والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين (Claud dubar.2000:05).

والنسق الاجتماعي كنسق فرعي للفعل الاجتماعي، لا بد له حسب بارسونز من أربع سمات بنائية رئيسية، تنتظم كأنساق فرعية أساسية وهي (الاقتصاد، السياسة، التنشئة الاجتماعية، التنظيمات الثقافية والمحلية) وكل نسق فرعي منها يعمل على تحقيق المتطلبات الوظيفية الأربع السابقة في الوقت الذي يسعى فيه النسق الاجتماعي الكلي لتحقيق هذه المتطلبات. حيث ينوه في هذا الإطار علي عبد الرازق جليبي:

الإقتصاد: كنظام فرعي يحقق وظيفة التكيف مع البيئة وإشباع الحاجات.

السياسة: تنجز من خلالها الأهداف.

التنشئة الاجتماعية: تشكل شخصيات تلتزم بالقيم وتحافظ عليها، كما تضبط التوترات.

النظم الثقافية والمحلية: الدين، التعليم، الإتصال، تعمل على تدعيم التكامل والاستقرار في النسق الاجتماعي الكلي(علي عبد الرازق جليبي، 2005:191).

إن البناء الاجتماعي عند بارسونز هو في الأساس معياري، يركز على أداء الأدوار المتوقعة للفاعلين في النسق الإجماعي، فكل نسق فرعي يتكون من مجموع أدوار، والدور هو تصور معياري متوقع ينشأ وينمى عن طريق نسق القيم.

إن القيم والمعايير والأخلاق المشتركة هي الخصائص الجوهرية لحياة المجتمع، ونجد بارسونز يوافق دوركايم في نظره للميثاق الأخلاقي

المجتمع، تساهم التنشئة الاجتماعية، والضبط والتحكم لعمليات اجتماعية إرتكازية لتعلم الأفراد توقعات الأدوار، والالتزام بها في استنبات التوازن الاجتماعي والاستقرار.

وعليه يعتبر النظام السياسي والمدرسة على السواء نسقين اجتماعيين يتطلبان تحقيق مستلزمات وظيفية لكي يستمران ويعيشان، فالنظام السياسي بحاجة للتكيف مع البيئة عن طريق إشباع حاجات أعضائه وتوصيلهم بالموارد اللازمة في ذلك، وتعتبر المدرسة إحدى أهم المكونات الاجتماعية للمجتمع التي لا بد أن تعنى باهتمام النظام السياسي وتحقيق الإشباع اللازمة، ويعمل النظام السياسي كنسق وظيفي على تحقيق أهدافه التي لا تتناقض مع أهداف أعضائه، بل تشيد أهدافه الثقافية على أولويات عناصره المختلفة، بما فيها أولويات التعليم والتربية المدرسية، كما أن النظام السياسي يعمل على تحقيق المتطلب الوظيفي للكمون والتكامل، من خلال عملية التنسيق بين العناصر والأجزاء الداخلية، التي تلعب المدرسة دورا أساسيا وجوهريا في هذه العملية، كما يتضح جليا أن حياة النسق السياسي واستمراره في المجتمع إنما يتوقف إلى حد كبير على ضبط التوترات وإدارتها عن طريق تدعيم الأدوار، وتلقي القيم وضبط السلوكات الاجتماعية، والذي تؤديه بشكل كبير المدرسة كإحدى أهم وسائل التنشئة والضبط الاجتماعي في المجتمع.

وعلى الرغم من أن النظام السياسي يعتبر نسقا اجتماعيا يحتاج في بقاءه إلى AGIL، فهو في حد ذاته نسق يحقق إحدى أهم المتطلبات الوظيفية للنسق الاجتماعي العام وهو تحقيق الهدف، كما أن ذلك يركز على المدرسة كنسق اجتماعي تحتاج AGIL في الوقت الذي تحقق فيه إحدى أهم المتطلبات الوظيفية للنسق العام، وهو الكمون والمحافظة على النمط L، ويعمل كل من النظام السياسي والمدرسة على استقرار النسق الاجتماعي العام، من خلال تنسيق الوظائف والتكامل والتوازن في الأداء دون أن يتجاوز أي منها أدواره في نسق الوظائف أو يؤثر بشكل مجحف على النسق الآخر.

وعليه من خلال استقراء واقعا الجزائري والعربي بصورة عامة نستبصر أن النظم السياسية، لم تبلغ مدى تحقيق المتطلبات الوظيفية وفق نموذج بارسونز، فأهداف النسق السياسي نجدها تغترب عن

الإشباعات والأولويات لأعضاء المجتمع بما فيها المدرسة، وانتشار الفساد المالي والديكتاتورية وجماعة المصالح الكوربوراتية، والتسلطية الحزبية، كلها مظاهر تجعل استقرار النسق السياسي والنسق الاجتماعي العام ونسق المدرسة تواجه كلها نفس الصعوبة في تحقيق المتطلبات الوظيفية، خاصة عندما يتدخل الساسة في توجيه البرامج ومنظومة القيم المفروضة والعلوم المفضلة، التي تلقن بشكل تعسفي لأفراد المجتمع، ما قد ينتج في النهاية قيما ومعايير تمجد الولاء للنظام السياسي القائم، دون أي اهتمام بروابط قيمية مشتركة لأعضاء المجتمع تتوافق مع الحاجات والأولويات الحقيقية للجماعات الاجتماعية، وهذا ما يجعل المدرسة إحدى أهم الآليات التي يتلاعب بها الساسة في المجتمع فقد نجد مستويات الاهتمام بجودة التعليم والتنشئة المدرسية من طرف المسؤولين السياسيين تتفاوت على حسب قوة النفوذ والطبقة، وحتى الجهة والعرش، ويشير علي أسعد وطفة: "...وهذا يعني أن خيارات المدرسة غالبا ما تحط رحالها في أحضان أبناء الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع، دون غيرهم من أبناء الفئات الاجتماعية المهمشة التي تحتل مكانها تناسيبا في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعي. وكل هذا يتم بأولويات وإجراءات وعمليات وفعاليات تربوية ذكية خفية مراوغة، تتمثل في المنهاج الخفي الذي أخضعناه للنقد فحددنا معالمه ورسمنا حدوده وعينا تطلعاته" (علي أسعد وطفة، 2010: 16).

ثالثا: التراتب السببرنطقي والتبادل المتكافئ:

لقد حظيت حقائق المعاني والرموز والمعايير بالاهتمام من قبل بارسونز، غير أن اهتمامه بهذه الحقائق هو تدعيما لرؤيته الوظيفية لاستقرار الأنساق، فقد ترتبط الأنساق ببعضها من خلال عملية تبادل للمعلومات الرمزية، ولكل نسق فرعي في المجتمع رموزه ومعانيه المكافئة له والخاصة به بحيث يحافظ على هويته من خلالها ويشير إيان كريب نقلا لرؤية بارسونز: "...و كل نسق فرعي للنسق الاجتماعي له رموزه المكافئة له والخاصة به فالاقتصاد يتعامل بالنفود والنسق السياسي بالقوة، وهذه تتخذ في الروابط المجتمعية شكل التأثير، بينما تتخذ في نسق التنشئة الاجتماعية شكل الالتزام، ويبقى كل نسق عبر عملية تبادل الرمزية في حالة من التوازن مع الأنساق

الأخرى وفي ذات الوقت يحتفظ ذلك النسق بهويته الخاصة أي بحدوده
" (إيان كريب، 1999:78).

كما أن عملية التبادل المتكافئ، تعتمد بشكل واضح على مفهوم
السيبرنطيقا (علم التحكم، الأنساق)، وهذا يعني حسب بارسونز أن
كل نسق يسيره ذلك النسق الفرعي الذي هو أقوى في المعلومات
وأضعف في الطاقة، وبناء على ذلك فإننا نستطيع بناء نظام متراتب
من الأنساق الفرعية، الأدنى منها هو الأقوى طاقة، ولكنه الأضعف
من خلال المعلومات، وهذا في الواقع ما يقودنا إلى آليتين أساسيتين:
1- الآلية السببية: بحيث أي تغير في أحد الأنساق الفرعية يؤثر على
باقي الأنساق.

2- آلية التغذية الاسترجاعية: حيث تعمل الأنساق الفرعية الغنية
بالمعلومات بانتقاء المعلومات قصد التحكم في الأنساق الأدنى (إيان
كريب، 1999:79).

كما أن التراتب السيبرنطريقي يضع فيه بارسونز النسق السياسي
ضمن الأنساق الأدنى الغنية بالطاقة، ونسق التنشئة الاجتماعية
(المدرسة) ضمن الأنساق الغنية بالمعلومات.

وعموما ففكرة التبادل المتكافئ بين الأنساق، توضح أن النظام
السياسي والمدرسة هما نسقان متكاملان في المجتمع، ولكل منهما
هويته الخاصة به فالنظام السياسي يتخذ القوة والطاقة في الأداء،
والمدرسة تتخذ الالتزام والمعاني والأخلاق والعلوم في الأداء،
ويتضح أن أداء الوظائف لكل منهما يكون بشكل سلس ومرن، من
خلال التبادل المتكافئ بينهما. فالنظام السياسي يوفر للمدرسة كل
الإمكانات المادية والقانونية والبشرية والأخلاقية كي تؤدي
دورها ووظيفتها في إنتاج جيل من التلاميذ يتمثلون القيم المشتركة في
المجتمع ويتمتعون بتكوين علمي ومعرفي عال يمكن من شغل
المراكز الاجتماعية، وأداء الأدوار المتوقعة. كما أن المدرسة توفر
للنظام السياسي الشرعية الاجتماعية والقيمية اللازمة، فهي بشكل أو
بآخر تكوّن وتلقن القيم والسلوكيات لكل أفراد المجتمع، الذين يشكلون
البنى الجوهرية للمؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع.

كما أن التراتب السيبرنطريقي لبارسونز يتموقع فيه النسق السياسي ضمن
أنساق الطاقة، ونسق المدرسة ضمن أنساق المعلومات، كما يشير

بارسونز إلى أن أنساق المعلومات تتحكم في أنساق الطاقة، وتنتقي معلوماتها على ذلك الأساس، ووفق هذا المنظور تعمل المدرسة كنسق فرعي للمعلومات على انتقاء حزمة من المعاني والرموز، المثل والمبادئ والعلوم والمعارف للتحكم بطريقة ما في شكل النظام السياسي في المجتمع، غير أن هذه القاعدة البارسونية لا تصدق دوماً عند إسقاطها على واقع مجتمعاتنا العربية، أين يعمل النظام السياسي في أغلب الأحيان، وبصورة مجحفة على انتقاء المعلومات اللازمة، للتحكم أكثر في التوجهات الثقافية والعلمية للمدرسة، حتى لا تخرج عن السيطرة ولكي لا تتعارض هذه التوجهات مع المصالح والأهداف السياسية والإيديولوجية للعصب الحاكمة، وهذا في الواقع يقلب النموذج البارسوني رأساً على عقب، وربما يتكلم البعض على أن النموذج البارسوني غير كاف لتفسير مثل هذه العلاقة الكيانية للسياسة والمدرسة. وأنه يبقى على عاتق النظم السياسية مهما كان شكلها مهمة تحديد طبيعة القيم والأخلاق، والعناصر الثقافية، والعلوم النظرية والتقنية، وحتى طبيعة المناهج والبرامج الدراسية للتعليم، غير أن النظام السياسي في حد ذاته يكون منبثقا في الأساس من عديد الأنساق الغنية بالمعلومات (الضرورية) عن القيم، الثقافة، الأعراف الأخلاقية والدينية طرق التفكير الاجتماعية،..... ، والتي تساهم المدرسة فيها بدور كبير باعتبارها إحدى أهم أنساق التنشئة، والضبط وأهم المضخات الاجتماعية للمعلومات في المجتمع.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن طبيعة المكونات البنائية للمدرسة ووظيفتها، إنما تتعلق بصورة أو بأخرى بطبيعة ووظائف الجهاز السياسي في المجتمع فلا يمكن أن نتحدث عن كفاءة وجودة العملية التعليمية، وتربية الأفراد وتزويدهم بقيم المجتمع وأخلاقه وثقافته، دون الحديث عن الوظائف المتطلبية والخصائص البنائية للنظام السياسي في المجتمع، وقدرته على الانجاز وتطوير الحركة التعليمية، وتوفير كل المتطلبات لذلك، دون أن يجعل من المدرسة ساحة للمعارك الفكرية والدينية وحتى العرشية والحزبية، التي تؤثر على وظائف المدرسة، فالنظام السياسي مسؤول عن إشباع الحاجات وإيصال الموارد

الحيوية، تحسين المستويات المعيشية للناس والتقليل من آثار الفقر، التنمية الاجتماعية، العدالة الاجتماعية وكل ذلك يصب في صالح العملية التعليمية.

كما قدم بارسونز نموذجا حول الأنساق الاجتماعية، أين يتموضع كل من النظام السياسي والمدرسة كمنسقين أساسيين في المجتمع، لكل منهما متطلباته الوظيفية AGIL، وكل منهما يحقق في ذاته متطلبا وظيفيا في المجتمع، كما أنهما في حالة تبادل متكافئ وسوي، يعمل كل منهما بطريقة تكاملية اتجاه الآخر واتجاه النسق الاجتماعي العام.

المراجع:

-إيان، كريب، ترجمة محمد، حسن غلوم، (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، د.ط. الكويت: عالم المعرفة.

-جوناثان، تيرنر، ترجمة محمد سعيد، فرج، (1998). بناء نظرية علم الاجتماع، د.ط. الإسكندرية: منشأة المعارف.

-علي أسعد، وطفة، (مارس 2010). الرسائل الصامطة في المدرسة- قراءة ايديولوجية في الوظيفة الطبقيّة للمناهج الخفي. المجلة التربوية، جامعة الكويت، المجلد الرابع والعشرون العدد 94، ص. ص 15 - 73.

-علي عبد الرازق، جلبي، (2005). الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، ط2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

-فليب، كايان، ترجمة إياس، حسن، (2010). علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ط1. دمشق: دار الفرقد.

-ماتيو ليبمان، ترجمة إبراهيم يحيى، الشهابي، (1998). المدرسة وتربية الفكر، د.ط. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

-Claude.dubar. (2000). la socialisation.3ed.paris:

Armand colin.

-Michel, Lallement .(2001).histoire des idées

Sociologiques.2ed.paris:nathan.

- للإحالة على هذا المقال:

- عبد الحق طرابلسي، (2021)، « المدرسة والنظام السياسي بين الخصائص البنائية والمكونات الوظيفية- دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجيا البنائية الوظيفية لتالكوت بارسونز-». المواقف، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص.ص 183 - 194.